

مجزرة صغيرة مروعة تشغل الضمير عن المسجد الأقصى

كنت قد شرعت في كتابة أسبوعياتي، وجعلت صدارتها للخطر الجسيم الذي يتهدد المسجد الأقصى المبارك، إذ أباحت أعلى سلطة قضائية إسرائيلية لمن يدعون (أمناء جبل الهيكل) وضع حجر أساس لهيكل سليمان المزعوم في منطقة باب المغاربة، فوق أرض الوقف الإسلامي. وتبع ذلك في اليوم التالي انتشار التقرير الأمريكي عن قيام متهوسين أصوليين يهود بإدخال مزيج من المواد الإشعاعية والبيولوجية والكيميائية إلى الحرم القدس الشريف لتلويث المكان وإيقاع الموت بالمصلين وبالحراس، وذكر التقرير الصادر عن المركز الأمريكي للدراسات الاستراتيجية أيضاً أن من بين المواد متفجرات تؤدي إلى حدوث درجة عالية من التلويث.

ولكن هذه الأخطار الداهمة بدت في نظري ذات مرتبة تالية في أولوية التنازل، بعدما احتلت الصفحات الأولى من جرائدنا أنباء الاقتتال الداخلي في بني سهيلا، وقبلها بأيام قليلة حادثة بيت حانون وذيولها في غزة. وقبلها بأسابيع قليلة حادثة خانيونس، وبالاختصار: تفاقم الظاهرة الخطرة، ظاهرة استخدام السلاح ضد فلسطينيين من قبل فلسطينيين مناوئين، سواء لدواعي العصبية المنتنة أو الخلافات في الرأي، سياسياً كان أو غير سياسي.

تلك مصيبة لا يستهين بها إلا المغفلون، ولا يدفن رأسه في الرمال تجاهلها إلا المكابرون، ولا يستفيد منها إلا الأعداء اللدودون.

ونحن لن ندعي أن الشعب العربي الفلسطيني خلا يوماً من منازعة هنا أو مشاجرة هناك. ولكن من الملاحظات المؤكدة أن ظاهرة القتل الثأري ازدادت ازدياداً فاحشاً في زمن الاحتلال المباشر بعد عام ١٩٦٧، وأن طريقة تنفيذ الجرائم اكتسبت عنفاً وحدة ووحشية لم نعهدها من قبل.

حزب الطوال وحزب القصار!

ففي زمن الاحتلال تشكل لدى الناس اقتناع بأن ضباط التحقيق والتحري الصهيونية، التابعين ظاهرياً لقوة الشرطة وباطنياً لجهاز المخابرات، غير معنيين بكشف المجرمين ولا بوقف الجرائم، بل وأكثر من ذلك أنهم كانوا يشجعون عملاءهم الساقطين على ارتكاب جرائم السرقة وهتك العرض والاعتقال وغيرها من الجرائم التي تزعزع طمأنينة المجتمع وتنتشر العداوات والثارات المزمنة. وسهروا كثيراً على استثارة النعرات التي عاش المجتمع الفلسطيني طويلاً وهو يحتقرها، ما بين مسلم ومسيحي، وشمالي وجنوبي، ولاجئ ومواطن، ومالك وأجير، وعائلة معروفة وعائلة مغمورة، وغزاوي وضاووي، وبدوي وفلاح، وامرأة ورجل، فلو استطاعوا أن يثيروا نغرة بين طوال القامة وقصارها، وبين بيض البشرة وسودها، لما توانوا ولا ترددوا. لقد عرفوا أن بنية الشعب العربي الفلسطيني شديدة التجانس متينة النسيج فجعلوا من مهماتهم الكبرى أن يقضوا على وحدتها عن طريق هذه النعرات المستثارة والسوموم المحقونة. واستخدموا كل أسلوب متصور للإيقاع بين الناس وزرع البغضاء في المجتمع. ولا شك أن سبعة وعشرين عاماً من الاحتلال الذي وفر لأجهزته السرية فرصة هائلة للهيمنة على حياة الفلسطينيين بكل تفاصيلها، قد أحدثت أثرها في بعض النفوس وبعض

الأوساط، علماً بأن هؤلاء هم الشواذ، بينما الجسم الأكبر في المجتمع سليم معافى. غير أن الشواذ وإن كانوا قلة ففي وسعهم أن يكسروا حياة الأكثرية الصامتة. وأفضل مناخ يعملون فيه هو مناخ الأزمات والنزاعات والمشكلات والفوضى. لأن ذلك يوفر لهم الفرصة المطلوبة لفعل أفاعيلهم وهم مستترون بالجماعة، متخذين من كتلتها غطاء لأنفسهم. وهنا لا بد من القول إن عناصر الجهل وضيق الأفق والتعصب واللؤم كلها بمثابة حليف طبيعي لهؤلاء الشواذ، وأن الذكاء والخبرة والاستنارة واتساع الأفق بمثابة ضوء كاشف في عيون الخفافيش..

علينا مع ذلك أن لا نعلق كل خطايانا على مشجب الأجهزة المعادية. وقد صدق الذين قالوا لدى بحث أحداث بني سهيلا وامتداداتها في غزة أثناء الاجتماع بدار المحافظة بغزة يوم السبت أول أمس إن من الضروري البحث في مسؤوليتنا الذاتية عما جرى ويجري.

ضعف كيد الشيطان..

إن الأجهزة المعادية مهما عظم كيدها فهو ضعيف مثل كيد الشيطان. وتفكيرها يتجه دائماً لاختراقنا من ثغرات قائمة في مجتمعنا. والمجتمع المحصن بالوعي واليقظة يفوت الفرصة على كيد أعدائه. والأجهزة المعادية عملت حثيثاً على ما ذكرناه من نشر البغضاء وتأجيج نار الخلافات وتشجيع الجريمة والمجرمين، ولكنها استفادت أصلاً من سلبيات قائمة في جبهتنا الداخلية.

فكرة أخذ الثأر باليد دون انتظار حكم القانون نكرة موجودة. والجهل موجود. ومناخ الفوضى موجود. ولا يمكن للمرء إلا أن يشعر بقصور المنظمات والجبهات والحركات الشعبية قاطبة، التي لم يكن لها نصيب يذكر في القضاء على مثل هذه النعرات وهذه السلبيات. إن بوسع المنظرين ذربي اللسان أن يتحدثوا في المنشورات والبيانات ملياً عن الوحدة الوطنية ورس الصفوف بعبارات مليئة بالكليشيات والاشتقاقات اللغوية، ولكن الاهتمام إلى مواطن الخلل والقصور في الجبهة الداخلية، ومعالجة هذه المواطن يحتاج إلى ما هو أكثر من التفوه بالعبارات المحفوظة. إنه يحتاج إلى الحياة وسط الناس، وتربية الأجيال تربية مختلفة، والتأثير في الشخصيات القيادية في الأوساط الشعبية. والتأثير في الرأي العام إجمالاً، بل انتشاره من حال إلى حال.

الفشل الذي لا يغتفر

هل بين جميع منظماتنا وجبهاتنا وحركاتنا من لا تقول إنها تؤمن بالنهج الثوري وبالثورية؟ فأين التغيير الثوري (وليس الانقلابي) الذي حدث في عقلياتنا وأخلاقنا وقضعت على النزعات المجتمعية السيئة؟ وما زال الكثيرون يخلطون بطريقة مؤذية بين حكم الشرع وحكم الهوى وحكم الأعراف، وما زال الكثيرون يفسرون النصوص على قياس المصلحة، ويبررون بالمنطق السفسطائي ما لا يمكن تبريره، ويضربون بسلوكهم مثلاً سينا يفقد المصداقية، بل ويفقد غيرهم، بل ويفقد مبادئهم ذاتها.

أليس من حق الناس أن تتوقع التغيير بعد ثلث قرن من انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة؟

أعتقد جازماً أن على الصادقين في ساحاتنا التنظيمية الفلسطينية أن يراجعوا أنفسهم مراجعة جذرية قاسية، بعيداً عن محاباة الذات والعصبية التنظيمية.. لقد فشلت الثورة الفلسطينية المعاصرة في الوصول إلى هدفها السياسي الذي أعلنته في أوائل الستينات وجمعت

الناس حوله وبناء عليه. وليس عيباً أن نفشل أمام القوى الجبارة الهائلة التي تواجهنا، فقبلنا راح الزعيم الصيني الكبير (صن يات صن) يعد حصاد تجاربه واحدة بعد الأخرى بصيغة: ((ليس هذا إلا فشلنا الأول..! ليس هذا إلا فشلنا العاشر..! ليس هذا إلا فشلنا السابع والعشرون..!)) ولكن العيب أن نفشل في جبهتنا الداخلية خاصة.. وأن نترك الترسبات السيئة على حالها في ضمائر الناس وفي تربية الأطفال.

سيقول البعض: وما مناسبة هذا الحديث في معرض الكلام عن مجزرة صغيرة محزنة سقط فيها تسعة قتلى فلسطينيين مع عشرات الجرحى، وولغ فيها الفلسطيني في دم أخيه الفلسطيني المعذب في الأرض؟

وللإجابة على هذا السؤال نرجع الى ما يصرح به (في المجالس الخاصة لا على رؤوس الأشهاد) بعض أصحاب الاختصاص من أن شدة وطيس الاقتتال العشائري انما تتأجج أكثر ما تتأجج على يد شبان ملتزمين تنظيمياً بهذا التنظيم أو بذاك الجهاز.. وجوابنا على هذا السؤال لا يجوز أن يغفل على كل حال أن أحزابنا ومنظماتنا مسؤولة لا عن سلوك أعضائها وحسب وانما عن سلوك المجموع. وأن حصيلة عملها تقاس بمساهمتها في تطوير المجموع.

عندما يهشم القضاء

وما يقال عن الأحزاب والمنظمات يقال أضعاف أضعافه عن الحكم والسلطة.. فلا يمكن الصمت عن تآكل السلطة الثالثة في بلادنا (أى السلطة القضائية). وقد تحدثنا كثيراً في المجلس التشريعي، ومنذ عام ١٩٩٧ عن هذه المسألة بالعبارات التالية:

((الى متى تبقى السلطة الثالثة في بلادنا عرضة للتآكل من ناحية بسبب تجاوزات الأجهزة عليها، ومن ناحية بسبب التباطؤ في ملء الفراغات في الكادر القضائي، ومن ناحية ثالثة بسبب التطاول على أحكام المحكمة العليا تارة وعدم تنفيذ تلك الأحكام تارة أخرى))

وكتبنا في ((الحياة الجديدة)) بتاريخ ٢٠ / ٥ / ١٩٩٧:

((ان الدول المستقرة لا تعد نفسها بمأمن من غوائل الفوضى اذا فسد أمر قضائها أو سقطت هيبة القضاء ومكانته. ان ابداء الاحترام الخاص للقضاة وللمحاكم هو من البديهيات العلمية منذ أقدم الأزمنة حتى اليوم)).

وقلنا في المجلس يوم ١٢ / ١١ / ١٩٩٧:

((بقيت السلطة القضائية التي تشكل الحجر الثالث في موقد السلطة الوطنية والركن الثالث في بنائها ضعيفة نسبياً. ثم دخلت في أزمت متلاحقة ... ثم وصل الأمر الى أن أصبحت أزمتها حديث الناس وصار المواطن البسيط يشعر بذلك ويستغرب ذلك. ذلك أن السلطة القضائية اذا لم تكن في قوة السلطتين الأخرين فان التوازن يصبح مفقوداً والأداء ناقصاً معيباً.))

غير أن ذلك وما هو أكثر من ذلك لم يؤد الى نتيجة. فقد استمرت السلطة التنفيذية في إغفالها الاهتمام اللائق بالقضاء، واستمرت في زحفها على اختصاصاته واعاقة تنفيذ أحكامه النهائية والقطعية. ونسيت أن إفقاد سلطة من السلطات الثلاثة هيبتها واحترامها سيصيب هيبة السلطتين الأخرين بالعرج، وربما بالكساح، كما حدث في مناسبات الشجار والاقتتال المختلفة التي لم يعد أحد يراعي أثناءها هيبة رجال السلطة التنفيذية ورموزها.

لو كانت للقضاء هيئته لما سمح كل حامل سلاح لنفسه أن ينفذ قانون عقله الخاص أو رغبات الهماسين الذين يهمسون في أذنيه ساعة الغضب وثورة الأعصاب.

إن السلطات الثلاث شيء واحد. وليس تقسيمها إلا أمراً مجازياً. فالسلطة وحدة واحدة، شأنها شأن الجسد الواحد، وهذا ما نحتاج جميعاً إلى فهمه في هذه المرحلة التي أصبح كل صاحب سلطة فيها يظن نفسه ملكاً من ملوك الطوائف في المدينة أو الوزارة أو الإدارة أو الجهاز أو.. أو.. أو..

أعتقد أن السلطة أيضاً بحاجة إلى مراجعة قاسية لتحاسب نفسها وتصلح أمورها. وهذه الهزات والصدمات ليست بالقليلة، والضحايا التي تسقط فيها ليست بالرخيصة، والعبرة التي تستفاد منها ليست بالغامضة ولا بالبعيدة عن متناول العقل.. إذا كان هناك عقل..!!

وأعرف أن بعض الناس معنيون بمعرفة التفاصيل: من هو البادئ؟ ومن هو الظالم؟ ومن هو الظلوم؟ وبعض الناس معنيون بإطفاء الحرائق ساعة نشوبها. ذلك كله مهم وضروري. بيد أن أكثر الأمور أهمية وضرورة هو توفير الشروط التي تجعل تكرار مثل هذه الحوادث مستحيلاً ومن الواضح أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بتغير كبير، في الأحزاب والمنظمات وفي السلطة وفي التربية.. ثم في الناس..

